

## بحث مجالات التعاون السمكي بين اليمن وتونس

### استعراض الآلية الفنية والرقابية للخطة التموينية بعدن

■ عدن/سهام

ناقشت لجنة آمنس بمكتب الصناعة والتجارة بعدن الآلية الفنية والرقابية للخطة التموينية التي أعدتها المكتب بمناسبة عيد الفطر المبارك.

وأستعرض اللقاء الذي ترأسه مدير عام المكتب حسين مكاوي آلية تنفيذ الخطة من خلال تكليف لجان تموينية ورقابية للنزول إلى الأسواق لجان تموينية ورقابية لللحوم والمخابز والمطاعم وحثهم على ضرورة الالتزام بالأسعار الثابتة والإبلاغ عن التجاوزات السعرية للأسعار المدروجة ومشقتها وغيرها من المواد الغذائية.

واكمل اللقاء على أهمية الاستفادة من نجاح الخطة التموينية الرمضانية.

■ صنعاء/سهام

التقى وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري بصنعاء، أمس، القائم بأعمال سفارة جمهورية تونس لدى اليمن، وتباحثا في الخطة.

وفي اللقاء، أكد وزير الثروة السمكية أهمية الدفع بعلاقة التعاون بين اليمن وتونس في مجال الثروة السمكية خاصة الأبحاث والتدريب والتشريعات. مشيرًا إلى أن الوزارة تتطلع إلى تجديد وتطوير البرنامج التقني الذي تم بين اليمن وتونس في عام ٢٠٠٨م في مجال الثروة السمكية سعياً لتحسينه.

حضر اللقاء وكيل الوزارة لقطاع خدمات النقل والملاحة، وكيل الوزارة لقطاع خدمات

الاتصال والتسويق غاري لحرم والوكيل المساعد لقطاع التخطيط والمشروعات السمكية بيساس الربيبي، وكيل المساعد الشئون الدينية والبحري التنموية، ناصر النسي والوكيل المساعد لقطاع الاستثمار والبحوث السمكية خالد الشمسي.

## ارتفاع التمويلات المخصصة للصادرات إلى ٦٣٨٠٠ مليون ريال

■ عاصمة/الثورة

سجل التمويلات المصرفية لقطاع الصادرات ارتفاعاً قياسياً خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م بنسبة تعيّن ٧٠٠٠ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م. وارتفعت التمويلات والقرض المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات إلى مليارات ٦٢٤٠٠ مليون ريال مقابل مليارات ١١٦٠٠ مليون ريال خلال نفس الفترة.

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية حيث زادت من مليارات ٤٢٠٠٠ إلى ٤٣٠٠٠ مليون ريال في عام ٢٠١١م إلى ٤٥٠٠٠ مليون ريال في عام ٢٠١٢م ثم قفزت إلى مليارات ٩٠٠٠ مليون ريال في عام ٢٠١٢م.

و رغم الارتفاع الملحوظ في التمويلات المصرفية للصادرات، إلا أن هذه الأرقام ما تزال متواضعة للغاية إذا ما مقارنتها بحجم القروض والتسهيلات المتاحة من المصادر للقطاعات الاقتصادية حيث لا تتجاوز نسبتها ١٨٪ من إجمالي التمويلات المصرفية الموجهة للصادرات، مما يؤكد الحاجة لزيادتها في الفترة القادمة.

## انخفاض الدين العام الخارجي على بلادنا بـ٢١٧٠٠ مليون دولار

■ عاصمة/الثورة

سجل الرصيد القائم للدين العام الخارجي على بلادنا حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢م انخفاضاً طفيفاً بحوالي ٢١٧٠٠ مليون دولار، وذكرت إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني أن الدين العام الخارجي انخفض إلى مليارات ٩٤٠٠ مليون دولار في نهاية شهر يونيو ٢٠١٢م مقابل مليارات ٦١٥٠٠ مليون دولار في شهر مايو ٢٠١٢م.

وبيّن أن التراجع الملحوظ في الدين يعود إلى الانخفاض في الدين العام الخارجي على بلادنا للدول الأعضاء في نادي باريس والتي انخفضت إلى مليارات ٧٢٢٠٠ مليون دولار وذلك من مليارات ٧٤٠٠ مليون دولار خلال نفس الفترة.

كما شهدت مدionية بلادنا تحسيناً ملحوظاً في التمويل الدولي، حيث تراجعت إلى مليارات ٣١٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢م مقابل مليارات ٣٣٠٠ مليون دولار.

بلغت المديونية للدول غير الأعضاء في نادي باريس ٥٥٥٠٠ مليون دولار مقابل ٥٦٨٠٠ مليون دولار.

### ضبط ٦٩ مخالفة تموينية خلال رمضان بالحديدة

■ الحديدة/يحيى كرد

ضبط مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة الحديدة خلال شهر رمضان المبارك ٦٩ مخالفة تموينية منها ٦٧ مخالفة عدم إشهار الأسعار فيما يخدم مسارات التنمية في المحافظة، مشيرًا إلى أن الوزارة تتطلع إلى تجديد وتطوير البرنامج التقني الذي تم بين اليمن وتونس في عام ٢٠٠٨م في مجال الثروة السمكية.

وأوضح نائب مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة بالحديث الأستاذ محمود فكري في تصريح له لـ«الثورة» أنه تم اتخاذ

كافة الإجراءات القانونية لمحاربة هذه الحالات وسيتم إحالتهم عقب إجازة عيد

الفطر للعام وإعادتهم إلى تأدية المسؤوليات.

وعرض صعيد آخر الزم مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة على تطوير

وكيل الوزارة سليمان بوسليجا

وأوضح أنه تم اتخاذ

الإجراءات القانونية لمحاربة هذه الحالات وسيتم إحالتهم عقب إجازة عيد

الزمراء والري .. لافتًا إلى أهمية

والتعاون الثنائي بين اليمن

وتوسيع مسارات التنمية في المحافظة.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم

إشهار الأسعار في المواقع المحددة

وتحتاج إلى تغيير المواقع.

وأشار مدير عام مكتب الصناعة

والتجارة بالمحافظة إلى أن المخالفة

هي مخالفة عدم إشهار الأسعار

التي تؤدي إلى تدهور اقتصاد المحافظة.

وأوضح أن المخالفة تتمثل في عدم